بديهية

وكلامنا في الاجزا العقليه التي يقع منها التحديد المراد لما اعترف بزيادة الوجود على الما
اذ ليس على القول بالاشتراك اللفظي وجود مطلق ثم ادعى بداهته والتشابه بل له معاني
بعضها بديهي وبعضها كسبي وحينئذ لا يصح الحمل بان اجزا الوجود امور تتصف بالعدم
او بوجود هو غير الماهيه او لا تتصف بالوجود ولا بالعدم قلنا فالحمل لما اشرنا اليه
من انها وجودات اي امور يصدق عليها الوجود صدق العارض على المعروض
وحينئذ لا يلزم شي من المحاذير ولا اتصاف الشي بالوجود قبل تحقق الوجود ولانه
لا تمايز بين الجنس والفصل والنوع الا بحسب العقل دون الخارج وعن التقرير الثاني
بانا نختار ان اجزا الوجود وجودات وانما يلزم لو كان وجود الوجود هو عينه ولم لم يكون
الوجود الواحد في نفس الامر وجودات بحسب العقل ولا استحالة فيه كما في سائر المركبات
من الاجزا العقليه والجواب عما ذكر في امتناع اكتسابه بالرسم ما سبق من ان انما
يتوقف على الاختصاص وانه وان لم يستلزم افادة معرفة الحقيقة لكنه قد يفيدها
وقد يستدل على امتناع اكتسابه بالرسم بوجهين احدهما انه يتوقف على العلم بوجود
اللازم وثبوته للمرسوم وهو اخص من مطلق الوجود فيدور وثانيهما ان الرسم
انما يكون بالاعرف ولا اعرف من الوجود لكم الاشتراك ولانه اعم الاشيا بحسب التحقق
دون الصدق والاعم اعرف لكون شروطه ومعانداته اقل والجواب منع اكثر المقدمات
على انه لو ثبت كونه اعرف الاشيا لم يحتج الى باقي المقدمات والله اعلم ثم ان اجرا المنع والمعارضه
في هذا الوجه يشعر بانه دليل كبقية الاوجه وقد علمت ان الحق ان تصور الوجود
بديهي وما ذكرت من الاوجه انما هو تنبيه للنفس على تصور طرفي التصديق على الوجه
الذي يتوقف عليه لا برهان وان كان على صورة البرهان فالمنع والمعارضه لا يجدي
فيه كثير نفع فالاولى الاعراض عنه الثاني تمسك من انكر بداهة الوجود بوجهين
الاول ان الوجود لو كان بديهيا لم يختلف العقلا في بداهته ولم يحتج المثبتون
منهم الى الاحتجاج عليها لكنهم اختلفوا واحتجوا فلم يكن بديهيا والجواب عن
بان الذي لا يقع فيه اختلاف العقلا هو الحكم البديهي الواضح وبداهة تصور
الوجود لا تستلزم بداهة الحكم بانه بديهي فيجوز ان يكون هذا الحكم كسبيا ان
وبديهيا خفيا بحيث لا يكون في حكم قولنا الواحد نصف الاثنين ويقع فيه الاختلاف
والاحتجاج على الاول الى الدليل وعلى الثاني الى التنبيه ويكون ما ذكر في معرض الاستدلال
تنبيها كما مر الثاني ان الوجود اما نفس الماهيه او زايد عليها فان كان نفس
الماهيه والماهيات ليست بديهيه كان الوجود غير بديهي وان كان زايدا عليها
كان عارضا لها لان ذلك معناه فيكون تابعا للموصوفات في المعقوليه اذ لا استقلال للعارض
بدون المعروض وهو غير بديهيه فكذا الوجود العارض بل اولى لانا نعارض الكلام في الوجود المطلق
لا في الوجودات الخارجيه التي هي العوارض للماهيات ولو سلم فالوجود المطلق يكون عارضا

ولا نسلم كون الوجود الواحد وجودات صح

لا على العلم بالاختصاص صح

لمطلق الماهيه

لمطلق الماهيه والكسبيات انما هي الماهيات المخصوصه نعم بعد ان يكون الوجود
المطلق عارضا لا يلزم كونه تابعا للماهيات المكتسبه لانا نقول الوجود المطلق عارض
للوجودات الخاصة على ما سيجي فيكون تابعا لها وهي تابعة للماهيات المكتسبه فيكون
المطلق تابعا لها بالواسطه وهذا معنى زيادة التبعيه وكذا المطلق عارض الماهيات
المخصوصه لكونه صادقا عليها غير مقوم لها فيكون تابعا لها فيكون الوجود المطلق
العارض لمطلق الماهيه عارضا لها بالواسطه والجواب انا لا نسلم ان العارض
يكون تابعا للمعروض في المعقوليه بل ربما يعقل العارض دون المعروض وعدم استقلاله
انما هو في التحقق والاعيان ولو سلم فلا نزاع في بداهة بعض الماهيات فيكون
تعقل الوجود من غير اكتساب لا يقال العارض تابع للمعروض في التحقق حيث
ما كان عارضا فان كان في الخارج ففي الخارج وان كان في العقل ففي العقل ويجي ان زيادة
الوجود على الماهية انما هي في العقل والمعقول بتبعية الماهية البديهية يكون
وجودها الخاص وليس المطلق ذاتيا له حتى يلزم بداهته بل عارضا لانا نقول
ليس معنى العروض في العقل انه لا يتحقق في العقل بدون المعروض وتابعا به كما في العروض
الخارجي بل ان العقل اذا لاحظهما ولاحظ النسبة بينهما لم يكن المعقول من احدهما نفس
المعقول من الاخر ولا جزا له بل صادقا عليه والوجود المطلق وان لم يكن ذاتيا للخاص
لكنه لازم له بلا نزاع وليس الا في العقل اذ لا تمايز في الخارج فتعقل الخاص لا يكون بدون تعقله
فيكون بديهيا مثله الثالث ان الوجود لو كان بديهيا لم يشتغل العقلا بتعريفه كما لم
يشتغلوا باقامة البرهان على القضايا البديهيه لكنهم عرفوه بوجوه كما مر بعضها والجواب
ان البديهي لا يعرف تعريفا حقيقيا او رسميا لافادة تصوره لكنه قد يعرف تعريفا اسميا
لافادة المراد من اللفظ وتصور المعنى من حيث انه مدلول للفظ وان كان متصورا في نفسه
ومن حيث انه مدلول لفظ اخر وتعريفات الوجود من هذا القبيل والله تعالى اعلم
الثالث ربما وقع في كلام بعض ان الوجود لا يتصور اصلا وهو مكابرة وعناد ووقع
في مقابلة القول بانه اظهر الاشيا واخفى ... الامام رحمه الله تعالى لذلك بمسكات
منها انه لو كان متصورا لكان الواجب متصورا لكن اللازم باطل بيان الملازمة ان حقيقة
الوجود المجرد وهي المجرد معلوم قطعا والجواب انه مبني على ان الوجود طبيعة
نوعية لا تختلف الا بالاضافات وليس كذلك على ما سياتي في محله عند تعريف النظم
الملائمه ومنها انه لو تصور لارتسم في النفس صورة مساويه له مع ان للنفس
وجودا فيجتمع المثلان والجواب منع التماثل بين وجود النفس والصورة العلميه
للوجود وهذا ان الممتنع من اجتماع المثلين هو قيامهما بمحل كقيام العرض وهنا لو
سلم قيام الصوره كذلك فظاهر ان ليس قيام الوجود لذلك لما سيجي من ان زيادة الوجود
على الماهيه انما هي في الذهن فقط واما الجواب بانه يكفي لتصور الوجود وجود

Copyright © King Saud University